نقطتين شارحة

▪ مازن الزيدي

معركة "المفوض التاسع"

يبدو أننا كأوساط إعلامية ومنظمات مدنية لم نكن نرى ما وراء الأكمة، كما يقول المثل العربي، عندما انشغلنا بالغبار الذي أثارته صولات الاجهزة الامنية على النوادي الاجتماعية وشارع المتنبي وابو نؤاس. انشغلنا خلال الأيام الماضية بمعركة جانبية عن معركة حقيقية دارت رحاها في مجلس النواب، حيث التقى الجمعان بحضور ٢٣٣ نائبا بضمنهم زعيم القائمة العراقية اياد علاوي، النائب الغائب الحاضر، لتحديد مصير الانتخابات البرلمانية القادمة من خلال التصويت على قانون مفوضية الانتخابات.

الاثنين الماضي شهد نزالا من الوزن الثقيل بين فريق يقوده ائتلاف دولة القانون، حاول زيادة عدد مفوضي الانتخابات من ٩ الى ١٥، وبين فريق آخر، بعضهم من التحالف الوطني، يصر على ابقاء العدد على حاله لسد الطريق امام هيمنة ائتلاف رئيس الوزراء على المفوضية الجديدة تحت غطاء توسيع تمثيل المكونات والاقليات في هذه المؤسسة الحساسة.

لم يفصل بين التصويت على المفوضين التسعة واداء ٨ منهم القسم سوى يومين، وهو ما يكشف حدة الصراع الذي تخوضه الكتل السياسية بعيدا عن اضواء الإعلام والرأي العام لضمان مكان لها تحت قبة البرلمان المقبل. لكن الامور لم تجر كما تشتهي سفن الطرف المنتصر ولا الخاسر ايضا.

فالقسمة لم ترض الجميع، وقد تبدلت خارطة المفوضية حسب تغير موازين القوى السياسية الحالية، فائتلاف المالكي الذي لم يكن يمتلك سوى مقعد واحد اصبح لديه مقعدان هما نصف حصة التحالف الوطني، فيما بات ائتلاف العراقية يمتلك مقعدين، بدلا من مقعد واحد في الدورة السابقة، ذهبا لثنائي المطلك – جمال الكربولي، بينما حافظ الكرد على حصتهم، لكن معركة لا تزال قائمة على المقعد رقم ٩ لمن سيكون؟

يظن البعض ان رئيس الوزراء المالكي كان الخاسر الاكبر من جلسة الاثنين لانه لم يحقق حلمه بزيادة عدد المفوضين، بل ان ائتلافه خرج مرعدا مزبدا اذ هدد بالطعن لدى المحكمة الاتحادية لان التصويت انطوى على خروقات دستورية كما يقول.

لكن لو دققنا النظر فان المالكي وائتلافه مازالا يمسكان باوراق المفوضية الوليدة من خلال الحصول على مقعدين لحزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء من دون باقي مكونات ائتلاف دولة القانون، يضاف الى ذلك مقاعد العراقية التي استحوذ عليها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك وحليفه رئيس كتلة الحل جمال الكربولي.

ونظرا للحلف التكتيكي الذي يربط الثلاثي: المالكي – المطلك – الكربولي، خصوصا في ضوء الحديث عن ائتلاف انتخابي سيضم الثلاثة، فانا نتحدث عن ٤ مقاعد من اصل ٨ حصل عليها رئيس الوزراء ستضمن له وضعا مريحا في اي جولة انتخابية قادمة.

ورغم ذلك فان معركة السيطرة على المفوضية الجديدة تنتظر حسم امر المفوض التاسع الذي تطالب به اقليات قومية ودينية الى جانب مطالبة محافظات صلاح الدين وديالى والبصرة بها. وفيما ذهبت مقاعد العراقية لشخصين ينحدران من محافظة الانبار، فان من غير المرجح ان يتم اسناد المقعد التاسع على اساس التمثيل الجغرافي كما تطالب المحافظات الثلاث السالفة الذكر.

لكن اقرب الظن يتجه نحو اناطة المفوض التاسع باحد المكونين التركماني او المسيحي، والاول يرفضه ائتلاف دولة القانون لانه، بحسب احد نوابه، سيعني حصول السنة على ٥ مقاعد بضمنها مقعدا الكرد، وهو ما اعتبره سيخل بالتوازنات الديموغرافية التي يشكل الشيعة الغالبية فيها، بحسب النائب ذاته ايضا.

اذن فنحن امام معركة شرسة للظفر بالمفوض التاسع التي تقترب من إعطائها لمكون يسهل إغراؤه أو ترويعه للاصطفاف في طابور الولاء لهذا الطرف أو ذاك، وهو ما بات شبه محل إجماع لكل المكونات المتصارعة وفي مقدمتها ائتلاف رئيس الوزراء.

وبحسب المعطيات، فان الفريق الحاكم سيواصل قتاله للطعن في تصويت مجلس النواب على الـ٩ مفوضين بشتى السبل والحجج المتاحة إذا لم يضمن المقعد الأخير. وقد يمهد الطعن الذي قدمته بعض منظمات المجتمع المدني، بمجلس المفوضين الجديد لأنه لم يضم "مفوضة" أنثى، الطريق للطعن بالقانون ذاته لصالح ائتلاف المالكي وهو ما سيقلب الطاولة على حلفائه كالتيار الصدري والمجلس فضلا عن العراقية والكرد.

تنتظره مهمة جمع المتخاصمين على طاولة واحدة

طالباني في بغداد نهاية الأسبوع لحل الأزمة السياسية

□ متابعة/ المدى

أكد قيادي في التحالف الكردستاني أمس السبت، أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يسعى لجمع رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي لإنهاء الأزمة السياسية، واصفا الأمر بـ"غير السهل".

طالباني والمالكي (ارشيف)

وكشف أن رئيس الجمهورية سيأتي إلى بغداد نهاية الأسبوع الحالي، مشيراً إلى أن تحالفه سيطرح جميع المشاكل العالقة بين الكتل السياسية في الاجتماع الوطني.

فيما رجح نائب عن العراقية حسم الوزارات الأمنية نهاية الأسبوع الحالي بعد عودة رئيس الجمهورية إلى بغداد وعقد الاجتماع الوطني، مستبعداً أن تقدم قائمته أسماء جديدة لهذا المنصب.

وأكد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يسعى لجمع رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي لإنهاء الأزمة السياسية، واصفا الأمر بـ"غير السهل".

وقال عثمان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رئيس الجمهورية جلال طالباني يبذل جهودا من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين"، مبينا أنه "يسعى لجمع رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي على طاولة واحدة لإنهاء الأزمة السياسية، والعمل سوية كحكومة شراكة تعمل من أجل صالح العراق الموحد".

واعتبر عثمان أن "الموضوع ليس سهلا"، مستدركا بالقول أن "الحوار كفيل بالوصول إلى حلول لكثير من الأمور المختلف عليها".

فيما كشف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية برهان محمد فرج، بأن رئيس الجمهورية سيأتي إلى بغداد نهاية الأسبوع الحالي، مشيراً الى أن تحالفه سيطرح جميع المشاكل العالقة بين الكتل السياسية في الاجتماع الوطني.

وقال فرج في تصريح صحفي: إن رئيس الجمهورية جلال طالباني بدأ باجتماعات واتصالات مع قادة الكتل السياسية لبحث مستجدات العملية السياسية وضرورة تقريب وجهات النظر من أجل انعقاد الاجتماع الوطني وحل المشاكل العالقة.

وأضاف: أن طالباني سيأتي الى بغداد نهاية الأسبوع الحالي لدعوة الكتل السياسية الى الجلوس على طاولة المفاوضات وطرح الخلافات.

واشار النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية إلى أن ائتلافه سوف يطرح جميع المشاكل العميقة وخاصة الخلافات ما بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية فيما يخص المادة (١٤٠) وقانون النفط والغاز وقوات البيشمركة وكذلك التوازن في مؤسسات الدولة والمشاركة الحقيقية ولابد من إيجاد حلول جذرية لجميع الخلافات.

الى ذلك رجح النائب عن ائتلاف العراقية حسن سلمان وهاب، حسم الوزارات الأمنية نهاية الاسبوع الحالي بعد عودة رئيس الجمهورية الى بغداد وعقد الاجتماع الوطني، مستبعداً أن تقدم قائمته أسماء جديدة لهذا المنصب.

وقال وهاب في تصريح صحفي: إن القائمة العراقية قدمت عددا من المرشحين لتولي منصب وزير الدفاع لكن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرفض بشكل رسمي الأسماء المقدمة له.

وأضاف: أن القائمة العراقية لم تقدم اسماء أخرى في حال تم رفض الاسماء المقدمة، متوقعاً أن تحسم هذه الوزارات نهاية الاسبوع الحالي بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني الى بغداد هذا الاسبوع.

واضاف: أن الرئيس طالباني فور وصوله الى بغداد سيدعو قادة الكتل السياسية للجلوس على طاولة الحوار من أجل حل المشاكل العالقة بين الفرقاء السياسيين وستكون أولى الأمور التي سيتم حسمها هي الوزارات الأمنية.

وكان النائب المستقل عثمان الجحيشي، قد طالب الكتل السياسية بإثبات حسن النية من خلال حسم الوزارات الأمنية والنظام الداخلي لمجلس الوزراء قبل عقد الاجتماع الوطني، مشيراً الى عدم وجود حل أمام الكتل سوى الحوار.

وذكر الجحيشي في تصريح سابق أن الجميع يرتقب اجتماع الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية جلال طالباني، ورئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي) لوضع النقاط على الحروف والتمهيد لعقد الاجتماع الوطني. وأعرب رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري في مؤتمر صحفي مساء أمس الاول في السليمانية عن تفاؤلهما بإيجاد حلول للأزمة السياسية.

وقد عقد طالباني والجعفري المؤتمر الصحفي بعد زيارة قام بها رئيس التحالف على رأس وفد من التحالف لرئيس الجمهورية طالباني بمقرّ إقامته في السليمانية للاطمئنان على صحته بعد عودته من رحلة علاجية، وضمّ وفد التحالف كلاً من الشيخ خالد العطية، والسيد بهاء الأعرجي، والسيد علي العلاق، والدكتور عمار طعمة، والدكتورة منى العميري، والأستاذ رياض الزيدي.

وقال بيان للتحالف إن الجانبين أكدا في ختام اللقاء إن الأجواء الآن أكثر إيجابية بعدما أدركت جميع الكتل ضرورة الحوار البنّاء كسبيل وحيد لحلّ الإشكالات.

وأشار الجعفري إلى أن العملية السياسية تحتاج إلى خطوات عمل حقيقية على أرض الواقع بناءً على نتائج اللقاءات التي جرت سابقاً بين الكتل، وتفعيل اللقاءات الثنائية والكتلية؛ لوضع اللمسات الأخيرة لعملية الإصلاح، لتنفيذها. من جانبه أثنى رئيس الجمهورية على الجهود المبذولة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، وأشار إلى أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد لقاءات مكثفة مع زعماء الكتل؛ للتشاور معهم، وإنضاج الرؤية بهدف الخروج بحل شامل لجميع المشكلات. وفي المؤتمر الصحفي المشترك قال الرئيس طالباني "أنا متفائل، والآن أكثر تفاؤلاً؛ لأني لاحظت في الاتصالات الأولى أن هناك جواً إيجابياً في منطقة كردستان، وكذلك في لقاءاتي مع رئيس الوزراء، ومع الأخ الأستاذ الجعفري، ومع وفد من سماحة السيد عمار الحكيم ومجموعة إخوة أفاضل معه.

وأضاف طالباني أشعر أن هناك توجّهاً لحلّ المشاكل، والتعاون، والتنسيق بين جميع الجهات الموجودة على الساحة، وقبل أن أقوم بأي خطة، أو عملية سأشاور بعض الإخوان الذين أثق بهم، وأولهم الأستاذ الجعفريّ، ثم في كردستان مع قيادات الحزبين، وفي بغداد مع السيد عمار، وعادل عبد المهدي، ومع رؤساء الكتل السياسية الأخرى -إن شاء الله- فنحاول أن نجد طريقة للحل تكون حلا شاملا، أو نجعله مفردات.

وقال "المهم أن نبذل كل الجهود؛ لحل الإشكالات الموجودة، ومن أجل عراق قويّ متحد يلعب دوراً تاريخياً في المنطقة، وليستفيد شعبه من ثرواته الهائلة، والطائلة. اما الجعفري فقد قال ان ما تفضّل به رئيس الجمهورية أصاب كبد الحقيقة. نحن الآن بحاجة إلى خطوات عمل على الأرض، هناك أوراق كثيرة كُتبت، وبادر السيد رئيس الجمهورية في وقتها، وكتب نقطة عُرفت بالورقة ذات الثماني نقاط، ثم التحالف الوطنيّ عطفاً على ورقة أربيل الأولى، وورقة أربيل الثانية. الأوراق كلها كانت تدور حول نقاط محدّدة يجمعها الحرص على بناء البلد، ودرء المفاسد الموجودة.

واستطرد الجعفري "نحن الآن بحاجة إلى تفعيل، وترسيم خطوات عملية للتحرّك، وما تفضّل به بأننا سنجري لقاءات ثنائية وكتلية أعتقد أننا بها سنكون قد خطونا خطوة على الأرض، ونجمعها -إن شاء الله-، وأنا أشاركه هذا التفاؤل، وأملي به، وبجهوده، ومكانته عند بقية القوى السياسية بأن نتغلب على هذه المشاكل، وأرجو من الرموز والشخصيات في كل الكيانات أن تجعل الهمّ الوطنيّ متقدّماً على همومهم الأخر.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد أكد، في ٢٠ أيلول الحالي، وجود توجهات جدية لحل المشاكل وإيجاد طرق كفيلة لتفكيك الأزمات، مشددا على ضرورة إيجاد الأرضية المناسبة لخلق جو سياسي هادئ، فيما دعا رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري طالباني إلى مواصلة مهامه ومساعيه من أجل إزالة العقبات التي تتعرض لها العملية السياسية.

ووصل رئيس الحكومة نوري المالكي، في (١٩ أيلول ٢٠١٢)، إلى مدينة السليمانية برفقة عدد من المسؤولين والوزراء بينهم نائباه حسين الشهرستاني وصالح المطلك، حيث التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني وهنأه بمناسبة عودته إلى البلاد.

يشار إلى أن رئيس الجمهورية جلال طالباني وصل، في (١٧ أيلول ٢٠١٢)، إلى مطار السليمانية قادماً من ألمانيا بعد رحلة علاجية استمرت ثلاثة أشهر، تضمنت إجراء عملية جراحية ناجحة لركبته في إحدى مستشفيات ألمانيا.

وكان التحالف الكردستاني أكد في (١١ أيلول ٢٠١٢)، أن طالباني لديه خارطة طريق لعقد اجتماعات ثنائية مع قادة الكتل السياسية بعد عودته من ألمانيا، وفيما أكد أنه يعمل من أجل وضع العملية السياسية على سكتها الصحيحة، اعتبر أن المشاكل بين المركز وإقليم كردستان ليست شخصية.

وتشهد البلاد أزمة سياسية منذ شهر نيسان الماضي، تمثلت بمطالبات سحب الثقة من حكومة الرئيس نوري المالكي من قبل التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري الذي تراجع فيما بعد، لكن هذه الأزمة بدأت بالحل بعد أن أعلن التحالف الوطني عن تشكيل لجنة الإصلاح قدمت ورقة تتضمن ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

نواب: الأيام المقبلة ستشهد التصويت على قوانين مهمة

العراقية ترجّح عدم تمرير "البنى التحتية" وتحذر من صفقة

□ بغداد/ المدى

رجّح نائب عن القائمة العراقية، صعوبة تمرير مشروع قانون الدفع بالآجل، في مجلس النواب.

وقال النائب خالد العلواني، في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه أمس السبت، إن "أبرز الملاحظات على قانون الدفع بالآجل، تكمن في كونه يخلو من التفاصيل التي تضمن سلامة المال العام من الهدر والفساد، وان التلكؤ الذي حصل في المشاريع السابقة هو من أهم دوافع الحرص".

وأضاف إن "التخوف الكبير يتمثل بعدم وجود آليات واضحة لتنفيذ المشروع، خصوصا وان المبلغ الذي أعلن عنه غير الذي ورد في القراءة الأولى، إذ تبين أن المبلغ هو ٤٢ مليار دولار، بينما الذي ذكر في القراءة الأولى ٣٧ مليار دولار".

وبين أن "مجلس النواب يعتبر المسؤول الأول على أموال العراق، وبالتالي عليه معرفة كل صغيرة وكبيرة عن أبواب صرف المبلغ المرصود للمشروع والشركات التي ستعمل عليه"، محذراً من "عدم القيام بتمرير قانون العفو العام، إلا مقابل التصويت على قانون الدفع بالآجل".

وانتقد العلواني مبدأ الدفع بالآجل "كون العراق غادر الزمن السابق مثقلاً بديون صنعها النظام في ذلك الوقت، كما أنه يدخلنا في مسائل /ربوية/ ينهى عنها شرعنا الإسلامي، ونرى أن من الأفضل عدم الدخول في مجازفة من هذا النوع، عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك العالمية، لتمويل مشاريع إعمار وبنى تحتية، لأن لدى العراق أموالا كافية للدفع المباشر".

يشار إلى أن مجلس النواب استضاف في جلسته السبت الماضي ١٥ أيلول رئيس الوزراء نوري المالكي الذي استعرض خلال الجلسة قانون الدفع بالآجل، وأبدى استغرابه من اعتراض بعض الكتل النيابية على القانون، إلا انه اقر بحدوث حالات فساد فيه.

وكان مجلس النواب أرجأ خلال جلسته المنعقدة الاثنين الماضي برئاسة أسامة النجيفي التصويت على قانون الدفع بالآجل إلى الأسبوع المقبل، في حين أمهل النجيفي اللجنة المكلفة بدراسة القانون أسبوعا كاملا لتقديم تقريرها النهائي حوله.

من جانبه أعلن عضو لجنة الخدمات إبراهيم الركابي الخميس الماضي عن تشكيل لجنة نيابية لدراسة التحفظات على مشروع قانون الدفع بالآجل.

وقال الركابي، إن اللجنة مشكلة من عضوين في لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية ورئيس لجنة الخدمات، بالإضافة إلى أعضاء من اللجنتين؛ القانونية والمالية"، مشيرا إلى أن "اللجنة ستقدم تقريرها على قانون الدفع بالآجل الأسبوع المقبل، بعد دراستها آلية التعاقد مع الشركات الأجنبية، ونسبة الفوائد، وتطمينات الحكومات المسؤولة عن الشركات التي ستنفذ المشاريع".

يذكر أن قانون الدفع بالآجل اجل أكثر من مرة، ورفض في موازنة العام الحالي، لوجود اعتراضات عليه، ورؤية بعض الكتل بان العراق لديه موازنة ضخمة، واغلب المحافظات تعيد الكثير من أموال الموازنة في نهاية العام، ولا مبرر لتكبيل العراق بديون جديدة، حسب رأي بعض الكتل السياسية

وفي سياق متصل اكد النائب لويس كارو، أن الأسبوع المقبل سيشهد إقرار مجلس النواب للقوانين المهمة المطروحة في المجلس والمعطلة، ومنها العفو العام والمحكمة الاتحادية.

وقال كارو في تصريحات صحفية: إن القوانين المعطلة في مجلس النواب جميعها نوقشت وأخذت من الوقت ما يكفي لتعديها، لكن الخلافات السياسية عطلت إقرارها، موضحاً، أن قيادة الكتل السياسية أدركت خطوة تعطيل القوانين وبدأوا يخشون من الغضب الشعبي، لذلك ظهر نوع من المرونة والحراك السياسي وأن في الأيام القليلة القادمة ستتم المصادقة عليها، كمقترح قانون العفو العام والمحكمة الاتحادية ومفوضية الانتخابات.

وأوضح: لو توفرت الإرادة لدى الكتل السياسية لخدمة المواطنين بالإمكان التصويت على جميع القوانين المعطلة خلال شهر واحد، مشيراً الى أن المعقد التاسع في المفوضية هو استحقاق للمكون المسيحي.

وشهد مجلس النواب، مؤخراً حراكاً سياسياً بين الكتل حول إقرار مجموعة قوانين، البعض منها اقر وسط اعتراضات برلمانية من كتل عديدة وداخل الكتلة الواحدة كقانون انتخابات أعضاء مفوضية الانتخابات وانتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦)، أما القوانين الأخرى ما تزال معطلة داخل المجلس كقانون البنى التحتية والعفو العام والمحكمة الاتحادية والأحزاب وتخصيص (٢٥٪) من واردات النفط للشعب.

الفساد يحاصر المشاريع الخدمية

□ بغداد/ أف ب

بسخرية لا تخلو من المرارة، يردد أبو جعفر وهو يتمشى في احد شوارع الكوت جنوب بغداد أن برج ايفيل في باريس استغرق بناؤه عامين قبل أكثر من قرن، بينما الشارع الذي تقع فيه أهم مؤسسات الحكومة حفر منذ ثلاثة أعوام دون أن ينجز حتى الآن.

ولا تبدو المقارنة مثالية بين برج يعد احد ابرز المعالم السياحية في العالم، وشارع في مدينة صغيرة في أطراف بغداد، لكنها تعبر عن تلكؤ يعرقل المشاريع الخدمية في معظم مدن البلاد اثر منح عقود الاعمار لشركات غير كفوءة.

ويلقي المسؤولون المحليون باللوم على وزارات الحكومة الاتحادية بعرقلة اتمام المشاريع بسبب البيروقراطية التي تطبع عملها، وايضا بسبب منح عقود المشاريع الى مقاولين يفتقرون للخبرة.

ورغم ان المراقب يرى في تجواله في عدد من المحافظات عمليات حفر واعمال مستمرة، الا ان الواقع يفيد بان معظم هذه المشاريع بوشر العمل فيها منذ ثلاث او اربع سنوات، او انها تنجز ثم يعاد العمل بها من الجديد.

ويقول النائب خالد الاسدي القيادي في ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي ان هذه المسألة "جزء من حالات الفساد المرصودة، ونحن نكافح من اجل معالجتها".

وفيما اقر في تصريح لوكالة فرانس برس بصعوبة هذه المهمة "لانها تمرر بطريقة ملتوية، في اطار مجموعة من القوانين"، شدد على ان "كثيرا منهم (المقاولون) لا يمتلكون الخبرة اللازمة (...) وربما يقدمون رشى".

ويعد العراق من بين اكثر دول العالم فسادا وفقا لمنظمة الشفافية الدولية حيث احتل مؤخرا المرتبة التاسعة على لائحتها.

ويطال الفساد عددا كبيرا من المؤسسات الحكومية في بلاد تبلغ موازنتها السنوية نحو ١٠٠ مليار دولار.

ويرى الأسدي ان الحكومة "مضطرة الى منح المشاريع الضخمة لشركات محلية بسبب عزوف دخول الشركات الاجنبية"، موضحا ان "الظروف الامنية التي مر فيها البلد جعلت الكثير من الشركات العالمية تحجم عن الدخول الى السوق العراقية".

ويعيش العراق منذ اسقاط نظام صدام على ايدي قوات تحالف دولي عام ٢٠٠٣ اعمال عنف يومية تشمل السيارات المفخخة والعبوات والأحزمة الناسفة والاغتيالات قتل فيها عشرات الآلاف.

وتلقي أعمال العنف هذه بظلالها على الاستثمارات في العراق حيث تحجم شركات عالمية متخصصة عن العمل هناك.

ويذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم الى مجلس النواب في منتصف ايلول/ سبتمبر الحالي مشروع قانون مشاريع البنى التحتية للمصادقة عليه، علما ان هذا القانون سبق وان طرح للمرة الاولى عام ٢٠٠٩ من دون ان يحصل توافق حوله.

وينص مشروع القانون الذي تبلغ قيمة المشاريع الخدمية المرتبطة به اربعين مليار دولار تدفع بالآجل والتي من المفترض ان يحكمها "التوزيع العادل على كل المحافظات" في بلاد تعيش منذ تسع سنوات على وقع تناقضات قومية وطائفية ومناطقية.

وتعارض القانون كتل سياسية بينها قائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي حيث ترى فيه "بابا من ابواب" الفساد المالي.

ويقول رئيس لجنة الخدمات في مجلس محافظة النجف جنوب بغداد محمد عايد ان "التلكؤ الحاصل في المشاريع المنفذة من قبل الوزارات هو الاكبر وذلك كون الشركات المنفذة لا تخضع لرقابة مجلس المحافظة".

ويضيف "احد الامثلة على ذلك مشروع الخطوط الناقلة للمجاري ومحطات التصفية في النجف والذي كان من المفترض ان ينتهي العمل فيه قبل سنوات ما يسبب الان مشكلة كبيرة في كثير من شوارع المدينة خصوصا في الاحياء الشمالية".

ويوضح المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي احد اشكال الفساد الذي يعتري العمل في مجال الاعمار واصلاح البنى التحتية.

ويقول ان "بعض المقاولين يبيعون المشروع الى جهة اخرى والجهة الاخرى تبيعه الى جهة ثالثة ورابعة مما يؤدي الى عدم تنفيذه". وفي محافظة الديوانية جنوب بغداد، بلغ عدد المشاريع المتلكئة ٤٣ مشروعا وبكلفة اجمالية تصل الى اكثر من ٤٠٠ مليار دينار (نحو ٣٥٠ مليون دولار)، وفقا لمعاون المحافظ للشؤون الفنية المهندس حسين كاطع صالح.

ويمثل التلكؤ في انجاز المشاريع الخدمية اليوم حالة عامة في معظم محافظات البلاد، وبينها العاصمة بغداد حيث حفرت بعض الاحياء منذ اعوام من دون ان تنجز حتى اليوم، وبينها اعمال حفر في شارعي ابو نواس والسعدون.

ويقول الهنداوي ان هذا الامر دفع الحكومة مؤخرا الى اتخاذ عدة اجراءات بينها "سحب المشاريع التي تبلغ قيمتها عشرة مليارات فما دون من الوزارات ومنحها الى مجالس المحافظات".

كما قررت الحكومة "حرمان الشركات المتلكئة في تنفيذ المشروع من الحصول على اي مقاولات جديدة"، مؤكدا حرمان ١٥٥ شركة من تولي مشاريع جديدة.